

Distr.: Limited
2 September 2002
Arabic
Original: English

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢



البند ١٢ من جدول الأعمال

مشروع خطة التنفيذ المعد من أجل مؤتمر القمة

العالمي للتنمية المستدامة

مشروع تقرير اللجنة الرئيسية

في الجلسة ----- المعقودة في --- أيلول/سبتمبر، اعتمدت اللجنة الرئيسية الفصل السابع من مشروع خطة التنفيذ المعد من أجل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وفيما يلي نص هذا الفصل*:

خامسا - التنمية المستدامة في عالم يتحول إلى العولمة

٤٥ - إن العولمة تتيح فرصاً للتنمية المستدامة وتفرض تحديات عليها. وإنما نقر بأن العولمة والترابط يتيحان فرصاً جديدة في مجالات التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال والتقدم التكنولوجي، مما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، لتحقيق النمو للاقتصاد العالمي، والتنمية، وتحسين مستويات المعيشة في أرجاء العالم. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك تحديات خطيرة، تشمل الأزمات المالية الشديدة وعدم الأمن والفقر والاستبعاد وعدم المساواة داخل المجتمعات وفيما بينها. وتواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية صعوبات خاصة في الاستجابة لتلك التحديات والفرص. وينبغي أن تكون العولمة منصفة وشاملة تماماً، وتدعو الحاجة بشدة إلى وضع سياسات واتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي تتم صياغتها وتنفيذها بمشاركة كاملة وفعالة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لأجل مساعدتها على الاستجابة الفعالة لتلك التحديات والفرص.

* نظراً لأن هيكل الفصل الخامس قد تغير أثناء المفاوضات، فإن ترقيم الفقرات لم يعد يناظر النسخة السابقة الواردة في الوثيقة A/CONF.199/L.1، وقد استخدمت الأعداد الترتيبية اللاتينية (مكررا، ومكررا ثالثاً إلى آخره) بعد الفقرة ٤٥ وحتى نهاية الفصل لعدم الإخلال بترقيم فقرات الفصول اللاحقة التي لم يطرأ عليها تغيير.

ويقتضي ذلك إجراءات على جميع الأصعدة لتحقيق ما يلي:

(أ) الاستمرار في تعزيز النظم التجارية والمالية المتعددة الأطراف المفتوحة والمنصفة والقائمة على قواعد ويمكن التنبؤ بها وغير التمييزية، التي تعود بالفائدة على جميع البلدان حتى يتسنى تحقيق التنمية المستدامة. ودعم الإنجاز الناجح لبرنامج العمل الوارد في إعلان الدوحة الوزاري وتنفيذ توافق آراء مونتيري. والترحيب بما تقرر في إعلان الدوحة الوزاري من وضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في قلب برنامج عمل الإعلان، بما في ذلك عن طريق تعزيز إمكانية الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات ذات الأهمية للبلدان النامية؛

(ب) تشجيع الجهود الجارية التي تبذلها المؤسسات المالية والتجارية الدولية لضمان أن تكون عمليات اتخاذ القرارات والهياكل المؤسسية مفتوحة وشفافة؛

(ج) تعزيز قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لكي تستفيد من فرص تحرير التجارة وذلك عن طريق التعاون الدولي والتدابير الرامية إلى تحسين الإنتاجية وتنويع السلع والقدرة التنافسية وقدرة المجتمعات المحلية على تنظيم المشاريع وتطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات؛

(د) دعم منظمة العمل الدولية وتشجيعها فيما تبذله من عمل مستمر بشأن البعد الاجتماعي للعولمة، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٦٤ من توافق آراء مونتيري؛

(هـ) تعزيز وضع برامج منسقة وفعالة ومحددة الهدف لتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات فيما يتصل بالتجارة، تشمل الاستفادة من الفرص الحالية والمقبلة للوصول إلى الأسواق وتبحث العلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية.

٤٥ مكرراً - قيام الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتنفيذ نتائج مؤتمر الدوحة الوزاري، ومواصلة تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات المتصلة بالتجارة، وضمان المشاركة القوية والفعالة والكاملة للبلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عن طريق وضع احتياجاتها ومصالحها في قلب برنامج عمل منظمة التجارة العالمية.

٤٥ مكرراً ثالثاً - القيام بشكل فعال بتشجيع مسؤولية الشركات ومساءلتها استناداً إلى مبادئ ريو بوسائل منها الإعداد الكامل والتنفيذ الفعال للاتفاقات والتدابير الحكومية الدولية، والمبادرات الدولية، والشراكات بين القطاع العام والخاص، والأنظمة الوطنية المناسبة، ودعم التحسين المستمر لممارسات الشركات في جميع البلدان.

٤٥ مكررا رابعا - تدعيم قدرات البلدان النامية على تشجيع المبادرات العامة/الخاصة التي تعزز سهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بالبلدان والأسواق المالية ودقة تلك المعلومات وتوافرها في حينها ومدى شموليتها. ويمكن للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية أن تقدم المزيد من المساعدة في هذه الأغراض.

٤٥ مكررا خامسا - تعزيز اتفاقات إقليمية للتجارة والتعاون، تتفق مع النظام التجاري المتعدد الأطراف، بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وكذلك فيما بين البلدان النامية، بدعم من المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية، حسب الاقتضاء، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٥ مكررا سادسا - مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تضيق الفجوة الرقمية وتهيئة فرص رقمية وتسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، عن طريق نقل التكنولوجيا بشروط يتفق عليها على نحو متبادل وتقديم دعم مالي وتقني، وفي هذا السياق دعم مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.